حتى نهاية مارس ٢٠٠٥م:

الترخيص لـ٥٠٥ مشاريع زراعية بتكلفة ٥٠,٩ مليار ريال

كتب/ علي البشيري

■.. بلغ اجمالي المشاريع الزراعية المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في المحافظات منذ ١٩٩٢م وحتى نهاية مارس ٢٠٠٥م نحو ٥٠٥ مشاريع بتكلفة استثمارية ٥٠,٩ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٣٣,١ مشروع توفر ١٣١٥٥ فرصة عمل.

ووفقاً لاحصائيات رسمية فقد بلغ اجمالي المشاريع الزراعية المرخصة والمسجلة من قبل المركز الرئيسي ٣٠٤ مشاريع بتكلفة ٣٤,٨ مليار ريال فيما بلغت المشروعات المرخصة من الفروع ٢٠١ مشروع زراعي بتكلفة ١٦,١ مليار ريال.

ورخص فرع الهيئة العامة للاستثمار بالحديدة لـ ٦٥ مشروعاً زراعياً بتكلفة ٧,٤ مليار ريال وفرع تعز لـ ٤٦ مشروعاً بتكلفة ٣,٨ مليار ريال وفرع عدن لـ ٥٨ مشروعاً بتكلفة ٣,٣ مليار ريال وفرع حضرموت لـ٣٢ مشروعاً زراعياً بتكلفة ١,٤ مليار ريال.

وتشجع الحكومة المستثمرين على الاستثمار في القطاع الزراعي حيث أعفى قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٢م مستلزمات الانتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية.

وتروج الهيئة العامة للاستثمار ضمن منشوراتها لفرص الاستثمار الزراعي منها زراعة المحاصيل الزراعية وإقامة مزارع تربية الماشية وانتاج الالبان الطازجة والفواكه بأنواعها وكذا حفظ وتعليب المواد الغذائية وتجفيف وتعليب التمور وإنشاء وحدات الخدمات والمستلزمات الزراعية وتربية الدواجن بالإضافة إلى صناعات الملابس والأقمشة والسجاد والأحذية الجلدية.

يبدأ تطبيقها من ٢٠٠٧م:

وزارة المالية تعد خطة للانتقال للتصنيفات الجديدة للموازنة العامة للدولة

■.. تعكف وزارة المالية حاليا على إعداد خطة عمل للانتقال من تصنيفات الموازنة الاقتصادية والوظيفية العامة للدولة لعام ١٩٨٦م الى تصنيفات الموازنة لعام ٢٠٠١م وفق دليل الاحصاءات المالية للحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠١م والذي يأتي في إطار تطبيق برنامج التحديث والاصلاح المالي الذي تنفذه الحكومة ٠

وتسعى الوزارة من خلال الانتقال الى التبويبات الجديدة الى اصلاح ادارة الموازنة العامة وتفعيل دورها الرقابي من خلال تقليص تبويب الموازنات العامة غير المبوبة وادراج الحسابات الجارية المصنفة خارج اطار الموازنة العامة ،والذي من شأنه الاسهام في تعزيز فاعلية النفقات العامة في المجالات الاكثر اهمية المتمثلة في البنى التحتية ومجالات الصحة والتعليم والامان الاجتماعي ، وتحقيق اكبر قدر من الشمولية لبيانات ومعلومات الموازنة كما تهدف الى تحديد خطوات واجراءات عملية الانتقال الى التصنيفات الجديدة للموازنة وكذا تحديد المتطلبات والاحتياجات اللازمة لتنفيذ عملية الانتقال والخروج بالية تنفيذية لعملية الانتقال ابتداء من العام ٢٠٠٧م حتى العام ٢٠١٤م٠

ويبحث المشاركون في اعداد الخطة تقنيات وفنيات التصنيفات الجديدة وكيفية التعامل معها، وتقييم الاختلافات التي يحتوي عليها نظام التصنيف الجديد اضافة الى التعديلات التشريعية الواجب اجراؤها على القوانين واللوائح المنظمة للموازنة لتسهيل عملية الانتقال ٠

وسينظر الخبراء وبمشاركة عدد من خبراء صندوق النقد الدولي في التجربة المصرية في تنفيذها عملية الانتقال من تصنيفات الموازنة لعام ١٩٧٣م الذي كان اساس تبويب الموازنة المصرية ، الى التصنيفات الجديدة بهدف التعرف على المشاكل والمعوقات التي رافقت عملية الانتقال وللغرض نفسه ، خصصت وزارة المالية ورشتي عمل خرجت الورشة الاولى والمنعقدة خلال الفترة ١٦-١٨ ابريل الجاري ، بعدد من التوصيات التي اكدت اهمية الانتقال الى دليل احصاءات ٢٠٠١م من خلال الانتقال التدريجي ابتداء من العام ٢٠٠٧م والانتقال الى التبويب الاقتصادي للايرادات والنفقات وفق الاساس النقدي لاعداد الموازنة ، مع مراعاة تحقيق العمومية والشمول للموازنة ٠

فيما تهدف ورشة العمل الثانية المقرر تنظيمها في الـ ٩ من مايو القادم ، بمشاركة خبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين ووكالة التنمية البريطانية ، الى الخروج بالية عمل أولية لتنفيذ عملية الانتقال تاخذ بالمعطيات والمستجدات الواجب مراعاتها عند التطبيق ، وبما يتلائم مع ظروف بلادنا ٠

وأكد الاخ صالح شعبان عميد المعهد المالي في تصريح لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ على اهمية الورشة القادمة كونها ستخرج بالية تنفيذ مدروسة تاخذ في الاعتبار المستجدات والتطورات الواجب مراعاتها عند تنفيذ عملية الانتقال اضافة الى انها ستضع نقاط محددة يتم من خلالها الاتفاق مع المنظمات الدولية عند تنفيذ عملية الانتقال.

فيما أوضح الاخ النعمان العصامي خبير صندوق النقد الدولي ان تنفيذ هذا المشروع الذي يعد احد مشاريع نظام اووفليس لتنمية الحوسبة من شأنه تطوير الأداء المالي للحكومة باكثر دقة وشمولية من نظام عام ١٩٨٦م ٠٠ مشيرا الى ان الانتقال الى التصنيفات الجديدة سيمكن الحكومة من وضع موازنتها في اطار تحليلي اكثر دقة من النظام السابق ٠٠ لافتا الى ان تنفيذ هذا المشروع سيحظى بدعم عدد من الدول المانحة ٠

معتبرا ذلك يمثل فرصة للحكومة اليمنية لتطوير أدائها المالي ،وبما يتلائم مع ظروف اليمن ٠

أهمية نشوء اسواق رأس المال

سالم محمد عبدالله

تعد أسواق رأس المال أحد مكونات القطاع المالي، وتصنف شأن مؤسسات مالية أخرى لا تنخرط في تجميع الودائع وإعادة توزيعها مثل شركات التامين وشركات الصرافة ومؤسسات الإقراض المتخصصة ،وصناديق معاشات التقاعد ضمن القطاع المالي غير المصرفي.

وتجمع شواهد التاريخ على أن نشأة رأس المال تقترن عادة بالتلقائية وبوجود فجوة تمويلية يقتضي ملؤها.

ومن منظور ما تنطوي عليه التلقائية من استبعاد لأي تدخل واع ومنظم يسبق ظهور الحدث،فإنه من الحكمة أن لا يعزى إلى جهة ما دور في نشأة أسواق رأس المال، على أن التاريخ لا يخلو من شواهد على أدوار لاحقة قامت بها الدولة دون غيرها من المؤسسات الأخرى (بعد النشأة)،شملت التنظيم وحفظ الحقوق والتطوير المستمر لهذه الأسواق،بيد أن دور الدولة امتد حديثا وخاصة في الدول التي لم تنشأ بها أسواق للأوراق المالية، ليشمل إقامة الهياكل الأساسية لأسواق المال مثل: تشييد الأسواق ووضع القواعد وطرح الأدوات. إلى جانب قيام الدولة بتعزيز هذه الهياكل بالطبقات الداعمة لها من الهياكل الأساسية المالية مثل: النظم القانونية والمحاسبية والنظم التنظيمية الخ.

وفضلاً عن التلقائية،فقد أوجدت الفجوة التمويلية حافزا ودافعاً قوياً لتسريع قيام أسواق رأس المال، فتحت ضغط الحاجة والشعور المتزايد بتراجع تمويل البنوك للاقتصادات،والصعوبة الشديدة في الحصول على التمويل البنكي فيما كانت الاقتصادات تمر بمرحلة نمو، وكانت الشركات تتوق إلى مصادر إضافية للأموال، تعززت القناعة لدى الشركاء لسد النقص من مصدر آخر،وكان لتوافق رغبة العملاء الاقتصاديين واستعدادهم للدخول في تعاقدات فيما بينهم تتضمن ترتيبات معينة تؤمن تدفق التمويل اللازم للمشروعات في ظل شروط محددة، الدور الذي ساعد إلى حد كبير على ظهور أسواق الأوراق المالية.

والبنوك التجارية كما هو معلوم، هي المؤسسة المالية التي من خلالها تمرر السلطات النقدية السياسة النقدية التي تريدها، وغالباً ما يكون النشاط الاقراضي للبنوك الهدف المباشر لهذه السياسات، فمن خلال التأثير على القدرة التمويلية للبنوك تضمن السلطات النقدية السيطرة على منح الائتمان للقطاع الخاص ومن ثم تقييد الائتمان أي إنقاصه أو توسيعه أي زيادته، وفي كلتا الحالتين يتأثر التمويل الممنوح للاقتصاد سلباً أو إيجاباً، وتتيح الأدوات المباشرة للسياسة النقدية للبنوك المركزية خيارات متعددة لتحقيق الهدف المرغوب، وعادة ما يمثل تقييد التمويل سياسة مثلى لدى البنوك المركزية، ولتحقيق هذه الغاية تحد السلطات النقدية من قيام مصارف جديدة وتخضع البنوك القائمة لسياسات الكبح المالي، وبالضرورة أن تنعكس الإجراءات التقييدية سلباً على الانفاق الاستثماري وبالتالي على معدل نمو الاستثمار الخاص، وتتأثر الاقتصادات سلباً بتراجع تمويل البنوك لها، وفي ظل بيئة تهيمن عليها مصارف محدودة القدرة على التمويل،وتتسم فيها الاقتصادات بالحاجة المتزايدة للأموال الإضافية، تنشأ الفجوة التمويلية التي يتطلب ملؤها إيجاد مصدر تمويل آخر للاقتصاد، وبالضرورة سيكون المصدر غير بنكي.

وربما كانت فرصة السوق هذه العامل الحاسم الذي قاد إلى قيام أسواق المال إلا أنه وفي جميع الأحوال يبقى قيام أسواق رأس المال رهناً على وجود المقرضين والمقترضين، والعدد الكبير والمتنوع من الأدوات المالية التي يجري تداولها في السوق، وعطفا على ذلك فإن نجاح وتطور أسواق الأوراق المالية منوط بوجود عدد كبير من المتعاملين بالأدوات المالية ،مع الأخذ في الاعتبار شرط توفر الثقة والرغبة الكامنة في المتعاملين،والاستعداد التام للدخول في تعاقدات على الشروط المحددة لإجراء المعاملات المالية والتسجيل في أسواق المال، بالإضافة إلى ما يمكن أن يعزز من أهمية لمؤثرات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤدي إلى إنجاح قيام سوق المال.

مؤتمر حول التأجير التمويلي ودوره في التنمية الاقتصادية

الثورة/ محمد دماج

تبدأ بعد غد الاثنين بصنعاء فعاليات مؤتمر التأجير التمويلي وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي ينظمه البنك المركزي اليمني بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي IFC حيث يعتبر أداة تمويل لتوفير المال اللازم لاستثمار جديد ووسيلة من الوسائل الحديثة لحصول المشروعات على احتياجاتها من الآلات والمعدات والتجهيزات دون أن تتحمل أي أعباء مالية.

أوضح ذلك في تصريح لـ(الثورة) الأخ مصطفى سيف قائد مدير عام الشئون القانونية بالبنك المركزي اليمني- منسق المؤتمر، مشيراً إلى أن المؤتمر الذي يستمر يوماً واحداً يهدف إلى نشر المعلومات الأساسية حول التأجير التمويلي كأداة مالية جديدة في اليمن وبلورة الوعي حول فوائد ومزايا التأجير التمويلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة التأجير التمويلي في توسيع المنتجات المالية وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ودعم وتطوير العمل المؤسسي للقطاع المالي والتأكيد على أهمية الإطار التشريعي في تطوير التأجير التمويلي وضرورة إصدار مشروع القانون الخاص بهذا النشاط.

ولفت إلى أن المؤتمر يستهدف عدداً من الجهات أهمها الجهات الحكومية ذات العلاقة ومدراء عموم البنوك ومدراء العمليات المصرفية والاتحادات الرئيسية لرجال الأعمال والغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

منوهاً بأنه من المتوقع أن يشارك في المؤتمر حوالي ٢٠٠ مشارك سوف يقفون أمام جملة من الموضوعات أهمها آفاق التأجير العالمي وخصوصاً تاريخ التأجير الأوروبي والأسواق الأمريكية وتعريف التأجير التمويلي وخصائصه وفوائده للمؤجر والمستأجر وتنمية البلاد عموماً، بالإضافة إلى التأجير التمويلي الإسلامي والجوانب القانونية للتأجير التمويلي والإطار التشريعي للتأجير التمويلي في اليمن والجوانب الضريبية والمحاسبية للتأجير التمويلي، واستعراض خبرات شركات تمويل عربية ودولية حيث تم استضافة خبراء محليين وعرب وأجانب لتوضيح الموضوعات التي سيقف أمامها المؤتمر.

ندوة علمية لمناقشة عوائق الصناعة الدوائية في اليمن

■ تبدأ الثلاثاء القادم فعاليات الندوة الوطنية الأولى الخاصة بالقضاء عن ظاهرتي "تهريب وتزوير" الدواء في اليمن وذلك على مدى ثلاثة أيام .

وأوضح رئيس الاتحاد اليمني لمنتجي الأدوية أن الندوة التي تقام تحت شعار (نحو استراتيجية وطنية للأمن الدوائي) تهدف إلى تعزيز صناعة الدواء وأهميتها البالغة في دعم الاقتصاد الوطني ..

وقال العميد علي محمد الكحلاني وموقع مؤتمر نت الألكتروني رئيس الاتحاد رئيس اللجنة التحضيرية للندوة بان النقاشات والمحاور ستشمل قرابة (٣٠) ورقة عمل متخصصة لمناقشة مجال صناعة الأدوية والعوائق أمام قيام صناعة وطنية دوائية منافسة ، كما ستركز على ظاهرة تهريب وتزوير الدواء (مدخل تاريخي وثقافي في دراسة الظاهرتين) والمسئوليات الدينية والأخلاقية والقانونية والمؤسساتية بشأنها.

وأوضح الكحلاني أن المحور الثاني سيتضمن استعراض الاستراتيجية الوطنية للأمن الدوائي، ونظرة تقييمية لواقع صناعة الدواء.

بالإضافة إلى تناول (الواقع والطموح) لصناعة وإنتاج الأدوية باليمن، من مبدأ تحقيق الأمن الدوائي داخل الوطن ويستفيد به المواطن.

وتعاني اليمن من تفشي تجارة الأدوية المهربة فقد بلغت نسبة معدلاتها أكثر من ٥٥٪ من إجمالي عام الأدوية الصحية التي تستورد إلى الأسواق في اليمن.

وهناك وسيلة لمحاربة ظاهرة التهريب تعتزم نقابة الصيادلة اليمنيين تنفيذها خلال الأشهر لقادمة، وهي وضع شعار النقابة كدمغة على علب الأدوية، حتى يحد من الظاهرة من خلال تنظيم عملية الاستيرادات في المنافذ الجمركية في جميع مداخل البلاد البحرية والبلدية والجوية.

ويرى أطباء أن مشروع قانون الصيادلة الجديد هو بمثابة سياسة قانونية ودستورية تفعل العمل الرقابي ضد الخروقات التي تلحق الأذى بمصالح الدولة عموماً والمواطنين خصوصاً.

وتشير معلومات إلى أن نحو ٧ مصانع محلية لإنتاج الأدوية تنتشر في اليمن تزيد تكلفة كل واحد منها عن مليون ونصف المليون دولار بطاقة استيعابية دون مستوى التغطية لاحتياجات السوق المحلي بالأدوية .

دورة تدريبية لإعداد الخطة بذمار:

الانتهاء من إعداد الخطة الخمسية الثالثة بعمران

■.. عمران/ذمار/سبأ

أنهى مكتب التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة عمران اعداد مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر في المحافظة للاعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م.

وأوضح الاخ / يحيى عباس المتوكل مدير عام مكتب التخطيط و التعاون الدولي بالمحافظة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن هذه الخطة تعد الاولى منذ انشاء المحافظة وستسهم في تنمية المحافظة في مختلف الاتجاهات خدميا وانمائيا واستثماريا،مشيرا الى انها راعت المديريات النائية بغية تخفيف حدة الفقر في تلك المديريات٠

الى ذلك اختتمت بمحافظة ذمار امس دورة تدريبية حول اعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر نظمها المجلس المحلي بالتعاون مع مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة ٠ وشارك في الدورة ٥٢ كادراً من كوادر المجالس المحلية بمديريات المحافظة تلقوا على مدى يومين معلومات وتدريبات حول كيفية اعداد الخطة الخمسية الثالثة ودليل أعدادها واتجاهات وملامح وتوجهات الخطة والمرتكزات الرئيسية لها وآليات عمل اللجنة الاشرافية واللجان الفنية ولجان اعداد الخطة بالمديريات ومراحل اعدادها. وفي ختام الدورة أشار الاخ/ نجيب عبدالواحد صلاح الامين العام للمجلس المحلي للمحافظة الى أهمية التخطيط العلمي واعداد الخطط والبرامج التنموية بما يكفل تحديد جوانب الاستغلال الأمثل لكافة الموارد وتنمية وتطوير قدرات القطاعات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير آليات التنسيق مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبناء شراكة فاعلة مع شركاء التنمية وتشجيع الاستثمار وتوسيع أنشطته ٠ ونوه الى أهمية تدريب كوادر المجالس المحلية والوحدات الحسابية على طرق التخطيط التنموي والاطار العام لمراحل اعداد مشاريع الخطط وكيفية تحديد الاحتياجات والاولويات والتدخلات المقترحة من خلال الواقع وفقا للاحتياجات وبما يتوافق مع الاهداف العامة لخطط المحافظة وأولويات التنمية على المستوى المحلي لتحقيق الاهداف العامة للخطة الخمسية الثالثة للدولة ٠ من جانبه استعرض المهندس / أحمد عبدالله سلامة مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي - مقرر اللجنة الأشرافية لاعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر سير أعمال اللجنة ومستوى تنفيذ مهامها خلال الفترة السابقة والبرنامج الزمني لإعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٠

جهود حثيثة لتحسين مدينة عدن

■.. عدن /سبأ

عزز صندوق نظافة وتحسين مدينة عدن خلال العام الماضي ٢٠٠٤م اسطول النظافة بـ ١٦ سيارة وغرافة و ٤ قاطرات ورأسي قاطرتين جديدين، بتكلفة بلغت ٥٤٩ مليوناً و ٩٢٨ الف ريال ٠

وافاد المهندس / قائد راشد انعم المدير العام التنفيذي للصندوق لوكالة الانباء اليمنية / سبأ / بأن كمية المخلفات الصلبة التي تم نقلها من المديريات الثمان بالمحافظة بلغت / ٢٠٩ / أطنان ٠ مشيرا الى أن الصندوق أعاد تأهيل عدد من النوافير والحدائق وملاعب الاطفال بالاضافة الى ترميم وطلاء واجهات / ١٨٢ / عمارة سكنية في الطرق الرئيسية بمديريات المعلاء وصيرة والمنصورة في اطار تحسين المظهر الجمالي لمدينة عدن ٠ واضاف :أن الصندوق قام خلال العام الماضي بغرس / ٣٨٠ / نخلة و ١٠ آلاف و ٣٨٦/ غرسة من الورود والازهار الى جانب التوسع في المساحات الخضراء في تقاطعات الطرق بمساحة / ١٢ ألفاً و ٣٠٠ / متر مربع ٠

ونوه مدير صندوق النظافة بعدن الى أن العام الحالي ٢٠٠٥م سيشهد مزيداً من التطور في مجال النظافة والتحسينات بالمحافظة ٠

حيث سيتم انجاز مشروع بناء المحطة التمويلية لجمع القمامة في مديرية المنصورة ونقلها الى المقلب الرئيسي للقمامة في منطقة بئر النعامة ٠

غرفة تجارة عدن تشارك بالمؤتمر الدولي لتمويل المشروعات الصغيرة

■.. عدن /سبأ

تشارك الغرفة التجارية والصناعية بعدن في فعاليات المؤتمر السنوى الدولي الثاني عشر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي سيعقد في العاصمة الاردنية عمان خلال الفترة من ٢٩- ٣١ مايو القادم٠

وعلمت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ بأن المؤتمر يهدف الى تسهيل تدفق الاموال المضمونة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديد دور المؤسسات المختلفة والمصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين العربي والدولي٠

الدرة يتفقد عدداً من المشاريع الخدمية والتنموية بمحافظة ذمار

■.. ذمار /سبأ

تفقد الاخ/ عبد الوهاب يحيى الدرة محافظ محافظة ذمار المواقع المحددة لشركة ائتلاف الرحاب نوراك اليمنية - التركية لتنفيذ مشروع طريق ذمار الحسينية في مناطق عتمة والمشرافة بمديرية وصاب السافل ومدينة باجل ، كما زار الاخ المحافظ المجمعات الانتاجية للمشروع والذي يتم فيها انتاج احتياجات المشروع من الاسفلت وغيرها من المواد ٠ واستمع من المسئولين في الشركة الى سير عملية نقل المعدات الى مواقع العمل في المشروع والاستعدادات لبدء العمل في تنفيذ مشروع طريق ذمار - الحسينية البالغة تكلفته ٤٠ مليون دولار بتمويل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وبطول ٢٥٤كم ٠٠ حيث تمتد فترة انجاز المشروع في عقد التنفيذ ٣٠ شهرا فيما تنبع أهمية المشروع الحيوي كونه سيربط عدداً من مديريات محافظة ذمار ببعضها اضافة الى ربطه بين محافظتي ذمار والحديدة وسيستفيد منه أكثر من٦٠ من سكان المحافظة، كما سيسهم في خدمة النشاط الاقتصادي والنشاط الزراعي و تنشيط حركة السياحة خصوصا في المحمية الطبيعية عتمة والمناطق السياحية والاثرية بمديريتي وصابين٠

وأكد الاخ المحافظ خلال الزيارة أن المشروع يحظى باهتمام فخامة الاخ /علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية كونه من المشاريع الاستراتيجية مؤكدا دعم قيادة المحافظة والمجلس المحلي للمشروع لتذليل كافة الصعوبات لانجازه في موعده المحدد. من جانبه أكد ممثل الشركة المنفذة حرص الشركة على نجاح المشروع وانجازه في مواعيده المحددة في عقد التنفيذ وبالمواصفات المحددة منوها أنه سيتم التنفيذ للمشروع من ثلاثة محاور : ذمار ،عتمة، ثم الحسينية ، وصاب السافل وعتمه ، وصاب العالي ٠

الى ذلك تشهد عدد من مناطق مديريات المنار وجبل الشرق وعتمة بمحافظة ذمار حاليا تنفيذ عدد من المشاريع التربوية والتنموية ٠

وفي هذا الصدد اطلع الاخ عبد الوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة أمس على سير تنفيذ مشروع المجمع التربوي بمديرية المنار والذي تبلغ تكلفته ٥٢ مليون ريال بتمويل حكومي ويتكون من ٣٢ فصلا مع المرافق الملحقة ٠

كما تفقد سير العمل في تنفيذ مشروع المجمع القضائي بمديرية عتمه والبالغة تكلفته ٥٠ مليون ريال بتمويل حكومي ٠٠ واطلع الاخ المحافظ على سير نشاط المستشفى الريفي بمدينة الشرق بمديرية جبل الشرق ومستوى الخدمات التي يقدمها للمواطنين واحتياجاته من المعدات والاجهزة وبرامج الارتقاء بالخدمات الصحية في المستشفى ٠

كما زار الاخ / عبد الوهاب يحيى الدرة محافظ محافظة ذمار مدرسة الحرية للتعليم الاساسي بمديرية جبل الشرق واطلع على سير العملية التعليمية والتربوية بالمدرسة ٠

وأكد المحافظ خلال زيارته التفقدية أن البرنامج الاستثماري للمحافظة لهذا العام يشتمل على أكثر من ١٥٠ مشروعا تربويا في عموم مديريات المحافظة بتكلفة تزيد عن مليار ريال في اطار جهود الدولة لتوفير كافة المستلزمات والاحتياجات لتحسين مستوى الأداء وتطوير العملية التعليمية وتوفير التعليم للجميع٠

كاسترو يرفع الأجور ويعد شعبه بأجهزة كهربائية جديدة

□ .. هافانا/رويترز/

قال الرئيس الكوبي فيدل كاسترو ان الحد الأدنى للأجور سيزيد إلى أكثر من المثلين ليصل إلى ٢٢٥ بيسو شهريا (عشرة دولارات) من مئة بيسو ٤,٥٠ دولار) وذلك بداية من أول مايو.

وسيستفيد من الزيادة ١,٦ مليون كوبي يحصلون على أدنى المرتبات في كوبا ومنهم عمال ونساجون وخبازون ومتعهدو دفن الموتى.

جاء اعلان كاسترو أمس الأول في أحدث واحدة من خطبه التي تستمر ثلاث ساعات لبحث المتاعب الاقتصادية التي يعاني منها سكان الجزيرة التي هوت في أزمة خانقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.وكان الخطاب هو الثامن من نوعه خلال عشرة أيام الذي يتم بثه على الهواء مباشرة.

وقال الزعيم الكوبي: الزيادة سترفع الحد الأدنى للأجور من مئة بيسو إلى ٢٢٥ بيسو، ومضى يقول إن هذا الزيادة سترفع متوسط الأجر الشهري في كوبا إلى ٣١٢ بيسو (١٤,٢٠ دولار) من ٢٨٢ بيسو (١٢,٨٠ دولار) مما سيكلف خزانة الحكومة ٤٨,٤ مليون دولار.

ورحب الكوبيون بالزيادة لكنهم قالوا إنها لا تزال قليلة جدا في مواجهة أعباء الحياة، وتقدم الحكومة دعما كبيرا للايجارات والخدمات العامة لكن أسعار السلع الأساسية أعلى منها في الولايات المتحدة.

ويدعم كثير من الكوبيين رواتبهم الضعيفة بالعمل في السوق السوداء، ويحصل المحظوظون منهم على تحويلات نقدية من أقاربهم في الخارج.

وبدأت جهود كاسترو لتحسين مستويات المعيشة في كوبا في الثامن من مارس عندما أعلن عن توزيع أجهزة للطهي على كل منزل.

وطلب كاسترو (٧٨ عاما) في كلمته أمس الأول من الكوبيين ترشيد استهلاك الكهرباء لمساعدة السلطات على تجاوز أزمة الكهرباء المزمنة، ووعد كاسترو شعبه بأجهزة منزلية جديدة وأكثر فاعلية مثل مراوح كهربائية ومبردات.

وكانت كوبا أبدت ثقتها في تعافي الاقتصاد الكوبي خلال الشهور الأخيرة استنادا إلى تزايد الايرادات من السياحة وصادرات النيكل.

الدولار ينخفض أمام الين ويستقر أمام اليورو

لندن / (رويترز)

انخفض سعر الدولار الامريكي الى أدنى مستوى منذ شهر مقابل الين الياباني في المعاملات الاوروبية امس الجمعة إذ دعم العملة اليابانية تجدد التكهنات بأن الصين قد ترفع قريبا قيمة عملتها اليوان.

واستقر الدولار نسبيا مقابل العملة الاوروبية الموحدة محافظا على المكاسب التي حققها في جلسة التداول السابقة بعد ان خفف بيانات امريكية عن الصناعات التحويلية المخاوف من تباطوء النمو وارتفعت الاسهم الامريكية بشدة.

وارتفع الين بعد أن انضم الان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) أمس الأول الى قائمة المسؤولين الامريكيين الذين يطالبون الصين بالعمل على رفع سعر اليوان إذ يتوقع أن يعمل ذلك على دعم العملات الاسيوية الاخرى.

كما تلقى الين دفعة بعد أن قدم جونيتشيرو كويزومي رئيس الوزراء الياباني اعتذارا عن العدوان الياباني ابان الحرب العالمية الثانية في كلمة ألقاها أمس الجمعة أمام زعماء القمة الاسيوية- الافريقية التي تعقد في جاكرتا.

وسجل الدولار أدنى مستوى منذ شهر عند ١٠٦,٢٣ ين لكنه انتعش قليلا الى ١٠٦,٣٦ ين بانخفاض نحو نصف نقطة مئوية عن اليوم السابق.

كما انخفض اليورو الاوروبي نصف نقطة مئوية مقابل العملة اليابانية ليصل الى ١٣٨,٩٠ ين مسجلا أدنى مستوى منذ أسبوع.

ولم يطرأ تغير يذكر على الدولار أمام العملة الاوروبية الموحدة التي بلغت ١,٣٠٦٦ دولار. وكان اليورو ارتفع لفترة وجيزة بعد أن أظهرت بيانات أن منطقة اليورو سجلت فائضا في ميزان المعاملات الجارية بلغ ٨,٠ مليارات يورو في فبراير مقارنة مع عجز بلغ ٧,٢ مليار يورو في يناير . ومن المتوقع أن يؤدي رفع قيمة اليوان الصيني الذي تقول واشنطن إنه مقوم بأقل من قيمته الواقعية الى فرض ضغوط على عدد كبير من العملات الآسيوية.

الاسترليني يرتفع مقابل الدولار واليورو

□ .. لندن/رويترز/

ارتفع سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار واليورو أمس الجمعة بعد أن أظهرت بيانات ان الاقتصاد البريطاني نما في الربع الأول من العام بمعدل يتفق مع التوقعات.

وأظهرت البيانات الأولية ان الناتج المحلي الاجمالي نما بنسبة ٠,٦ ٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من العام بعد ارتفاعه بنسبة ٠,٧ ٪ في الربع السابق مثلما كان متوقعا ليصبح معدل النمو السنوي ٢,٨ ٪ وهو أسوأ أداء للاقتصاد البريطاني منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٣م.

وقال ستيف بارو خبير العملات لدى بير ستيرنز: "الارقام تتفق مع التوقعات ومع رأينا ان لجنة السياسة النقدية (بنك انجلترا المركزي) ستبقي على أسعار الفائدة دون تغيير في الوقت الراهن."

وارتفع الجنيه الاسترليني قليلا عن سعره في أواخر المعاملات الامريكية أمس الجمعة الى ١,٩١٣٣ دولار والى ٦٨,٢٨ بنس مقابل اليورو من ١,٩١١٤ دولار و٦٨,٣٣ بنس قبل صدور البيانات.